گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 11, No. 1, pp. 1–8, March.-2023.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

تحليل واقع الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)

احمد عبد الله سلمان الوائلي* و سامر سليم كاظم العتابي

تاريخ الاستلام: 2023 تاريخ القبول: 2023 تاريخ النشر: 2023 https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.1.1256

الملخص:

يركز البحث على تحليل تطور الدين العام في العراق للمدة (2004 – 2020) باعتبار الدين العام أحد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، والذي ينعكس بدوره على هيكل النمو الاقتصادي في العراق ، وتتمحور مشكلة البحث ان العراق يعاني من ازمات اقتصادية تتمثل بزيادة النفقات العامة وانخفاض الايرادات العامة الامر الذي ادى الى حدوث عجز في الموازنة العامة إذ تم تغطيته من خلال الدين العام وينعكس ذلك بصورة سلبية على الاقتصاد المحلي .

ومن اهم نتائج البحث زيادة العجز المالي في الموازنات العامة بسبب السياسات المالية التوسعية التي أدت إلى زيادة الدين العام الداخلي والخارجي ، حيث تجاوزت الزيادات في الإنفاق العام الزيادات في الإيرادات العامة لأن العراق غارق في أكثر من أزمة سياسية وعسكرية ، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة الصدمة المزدوجة للعراق في الفترة 2014–2016 ، والتي أدت إلى زيادة الدين العام انخفاض أسعار النفط ، والحرب على الإرهاب. وتكلفة النزوح الجماعي للمواطنين وتدمير العديد من البنى التحتية ، وبينما انخفضت الإيرادات مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة ، تحولت الدولة إلى الاقتراض لأن الدين كان حلاً سريعًا لتغطية هذا العجز.

بينما تشير اهم التوصيات الى ضرورة عمل الحكومة العراقية على وضع سياسة مالية جديدة تتماشى مع السياسة النقدية لاسيما في ظل الأوضاع التي يواجهها العراق من انخفاض اسعار النفط ، إذ ان الهدف من هذه السياسة هي معالجة العجز في الموازنة العامة ، ذلك تؤدي الى قليل الحاجة المستمرة الى الاقتراض الداخلي او الخارجي على أن لا يتعارض ذلك مع الوظائف الاساسية للموازنة العامة في مجال التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات الدالة: الدين الخارجي، الدين الداخلي، الدين العام

المقدمة

يعد الدين العام هو المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة وأهم أداة للسياسة المالية لإدارة الاقتصادات المحلية. بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ، يواجه الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات الخارجية ويتعرض لصدمات العرض الخارجي ، مما يعني أن الموارد المالية للاقتصاد التقليدي تتعافى بسبب ارتفاع أسعار النفط ، وتتراجع. بما أن أسعار النفط قد انخفضت ، وبما أن عائدات النفط تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة ، فإن أي تغيرات في أسعار النفط العالمية ستنعكس على حجم الإيرادات العامة وبالتالي في الميزانية العامة للبلاد. كان الوضع الشاذ الذي عاشه العراق خلال فترة الدراسة وقبلها هو السبب الرئيسي للعجز في الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق العام على الإيرادات العامة ، مما دفعه إلى البحث عن سبل أخرى للبلاد لجمع الأموال من خارج الدولة. أو من داخل مؤسسات تمويل الدولة وتمويل العجز المتمثل بالاقتراض من مصادر خارجية كما فعلت الحكومة العراقية بعد 2014 بسبب هبوط أسعار النفط والحرب على الإرهاب. من ناحية أخرى ، يمكن أن يؤدي تراكم الديون العامة وأعباء خدمة الدين إلى آثار سلبية ومخاطر كبيرة على إدارة الأموال العامة والاقتصاد الوطني .

أهمية البحث:

حظيت ظاهرة الدين العام ، باهتمام متزايد وعلى جميع المستويات العملية والنظرية وفي مختلف الاقتصاديات المتطورة ، لتأثيرها المباشر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة ، وكذلك على مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ومستقبل الاجيال الحالية والقادمة. فضلا عن تزايد حجم الدين العام واعباء خدمته سنة بعد أخرى سوف يؤدي الى اقتطاع المزيد من الموارد المالية المتوفرة لمواجه خدمه الدين العام واعباءه بدلا من استغلالها لتمويل التنمية المستدامة .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث ان العراق يعاني من ازمات اقتصادية تسببت بتراجع الأوضاع الحياتية والمعيشية لفئات وشرائح اجتماعية كثيرة، تتمثل بزيادة النفقات العامة وانخفاض الايرادات العامة وخفض قيمة الدينار

*الباحث المسؤل.

العراقي أمام الدولار الأميركي وتصاعد معدلات التضخّم. الامر الذي ادى الى حدوث عجز في الموازنة العامة إذ تم تغطيته من خلال الدين العام وينعكس ذلك بصورة سلبية على الاقتصاد المحلي .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الدين العام يمارس تأثيراً على واقع الاقتصاد العراقي للمدة(2004 – 2020)

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى اجراء تحليل واقع الدين العام في العراق للمدة (2004–2020) .

اولاً : الدين العام

ظهرت تعريفات عديدة للدَّين العامّ في أدبيات الفكر المالي والاقتصادي ، إذ يعرف الدَّين العامّ " على أنّه المبالغ التي يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها، والتي تزيد مدة القرض فيها أكثر من سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الدفع للجهة المقرضة عن طريق الدفع أو عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات المسؤولة التابعة أو المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرئيسة لضمان التزامات الأفراد والمؤسسات الخاصّة " (الصادق و عبد الوهاب ،1996 : 251) .

يمثل الدين العام القائم خلال فترة محددة مبلغ الاقتراض الذي لم يتم سداده قبل تلك الفترة . الدين العام هو حصيلة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال الاقتراض ، وتقترض الحكومة محليا من البنوك التجارية والبنوك المركزية والمؤسسات المالية وغير المالية ومن الجمهور. تقترض الحكومة أيضًا من المؤسسات الخاصة أو العامة أو الإقليمية أو الدولية من خلال السوق الدولية. سواء كان ذلك اقتراضًا محليًا أو خارجيًا ، فستتحمل التكاليف. يتم تحديد المبلغ حسب أسعار الفائدة وحجم الاقتراض. وعادة ما يستخدم حجم الاقتراض في التمويل العجز في الميزانية . ويرافق هذا العجز اتساع في الإنفاق العام يفوق زيادة الدخل العام ، لأن الدولة تتبنى أساليب نقدية ، خاصة في إصدار النقد للتعويض ، أي اللجوء إلى القروض العامة (القاضي و العمار ،2003 : 1) . يمثل إجمالي الدين العام مجموع الديون الحكومية لمالكي الأوراق المالية (الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة لاقتراض الأموال اللازمة لإنفاق أكثر من الدخل) ، وهذه الأوراق المالية تتكون من عدة انواع (قصيرة الأجل و متوسطة الأجل و طويلة الأجل) (Mcconnell And Brue ،2008 : 219) . لذلك ، فإن الدين العام أو الدين القومي هو مجموع العجز مطروحًا منه النسبة الذي حققتها الحكومة بمرور الوقت في مجاميعها الداخلية والخارجية، قد يكون هذا العجز بسبب تمويل الحروب والركود والسياسات المالية التوسعية وغياب الإرادة السياسية لخفض حجم الديون (Karl E ، 2012 : 211) .

1: الدين العام الداخلي

"يمثل الدين العام الداخلي القرض الذي تقوم الدولة بعقده داخل حدودها الاقليمية ، ويكون الاكتتاب فيه بين الدولة والمواطنين المقيمين على أرض الدولة، فيمكن أن يكون الاشخاص هنا طبيعيين أو معنويين مقيمين في اقليم الدولة دون مراعاة لجنسيتهم، ويكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية " ((دردوري و الاخضر ، 2018 : 128)) . هنالك مصادر يمكن أنْ تلتجئ اليها الدولة في عملية التمويل النفقات العامة الداخلي واهمها ما يأتي :

أ – الاقتراض من الجمهور: تقوم الحكومة بعملية الالتجاء إلى الاقتراض من الجمهور لكي تتمكن من سدّ العجز في موازنتها السنوية .

ب – الاقتراض من القطاع المصرفي (المصارف التجارية): يتحدد هذا الاقتراض لسد كمية العجز في الموازنة الحكومية بقياس الاحتياطيات الفائضة التي في حوزة المصارف التجارية،

ت – الاقتراض من البنك المركزي: هناك طريقتان للاقتراض من البنك المركزي، الطريقة المباشرة (السحب على المكشوف) أمّا الطريقة الثانية فهي الطريقة غير المباشرة (بيع السندات الحكومية).

2 : **الدين العام الخارجي** :

" يشتمل الدين العام الخارجي على القروض التي يكون مصدرها خارج حدود الدولة كان تكون دول أو منظمات او مصارف أجنبية وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية وتستعمل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أو لتمويل مشاريع اقتصادية أو أي أغراض أخرى " ((العبيدي ، 2011 : 165)). كذلك توجد هنالك الكثير من المصادر التي يمكن أنْ تلتجئ إليها الدولة في عملية التمويل الإنفاق العامّ الخارجي، سوف يتم بيان أهمّها:

أ – القروض الخارجية: يحتل هذا المورد موقعا هاماً بالنسبة للبلدان النامية، والذي يخصص للاستهلاك والاستثمار ويمكن أنّ يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد المتلقي فيما لو أحسن استعماله . وميزة القروض الخارجية أنها تمكن البلد المتلقي للقرض من السيطرة المتكاملة على الأموال وليس من حق الجهات المقرضة التدخل ، ولكن للقروض التزامات ثابتة ومحدودة والمتمثلة بخدمة الدَّين من أقساط وفوائد تكون أعباء مالية في حالة عدم استعمالها بشكل فعَّال ونحو المشاريع الإنتاجية ((بخيت ، 2002 : 25)).

ب – المساعدات والمعونات: تحدث المساعدات والمعونات الاجنبية دوراً هاماً في تأمين الغذاء والدواء والتعليم والصحة والخدمات الأخرى إلى عدد كبير من البلدان النامية ولاسيما البلدان الأقل فقراً، وتأخذ المساعدات أو المعونات أما شكلها النقدي أو على شكل سلع وخدمات، وتكون باتجاهين ((أبو هات ، 2004 : 5)) . إذا كانت المعونة ملزمة الرد فتسمى بالمساعدة وهي بمثابة قروض ميسرة كالمساعدات الإنمائية التي تم إعطاؤها إلى البلدان النامية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. إذا كانت المعونة غير ملزمة الرد فتسمى بالهبة أو المنحة

وهي عبارة عن انتقال رؤوس الأموال بشكلها العيني أو النقدي من دولة مانحة إلى دولة محتاجة من دون مقابل وغالبا ما تتخذ شكل سلع وخدمات ((Herrick P.kindleberger ، 1984 :446)) .

ت – الاستثمار الأجنبي: ويقصد به انتقال رؤوس الأموال بين البلدان بفكرة التوظيف، ويكون الانتقال بشكل نقدي أو مادي (سلع وخدمات)، ويمثل الشكل النقدي كل الصور سواء أكانت نقوداً سائلة أم أوراقاً مالية أو صكوكاً أو سندات ((الحسناوي ، 1987 ، 145)) . وعلى الرغم من معرفة البلدان النامية للمخاطر التي تتعرض لها من الاستثمار الأجنبي ، إلا أنّ الرغبة في جذب الاستثمار الأجنبي يمكن ملاحظتها عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي والقوانين المساندة لدخول الاستثمار فضلاً عن الضمانات والمزايا المقدمة لجذب الاستثمار . ويعود هذا الاندفاع إلى الاقتناع بأنّ تدفق رؤوس الأموال بهيئة استثمارات يكون أفضل من تدفقها بشكل قروض الأمر الذي دعا بعض الاقتصاديين إلى القول بأنّ على البلدان النامية جذب الاستثمارات الأجنبية للخلاص من حالة النقص في المدخرات المحلية ((الصادق و الوهاب ، 1996 : 46)) . والدين واقساطه وفوائده هي نتيجة لانفاق سابق عن غير تحويله لهذا الدين فيما يتم تحمله مستقبلا للدين العام على الموازنة العامة .

ثانياً : تحليل هيكل الدين العام في العراق

سيتم تقسيم الدين العام الى جانبين الدين العام الداخلي، والدين العام الخارجي وكما يلي:

1: **الدين العام الداخلي**

من خلال بيانات الجدول (1) إرتفاع الدين العام الداخلي في عام (2005) إلى (6255578) مليون دينار عما كان عليه عام (2004) (5925061) وبمعدل نمو بلغ (5.57٪) عام (2005)، وسبب هذا الارتفاع يعود إلى حاجة الحكومة الماسة إلى الأموال بعد حرب الخليج على البلد، ثم انخفض الدين العام للمدة (2006 2008) حيث بلغ (4455569) مليون دينار عام (2008) وبمعدل تغير سالب بلغ (8.23–٪)، مقارنة بعام (2006) والبالغ (5307008) مليون دينار ومعدل نمو سالب بلغ (15.16–٪)، ويعزى ذلك إلى تحرر العراق من الحصار الاقتصادي والقيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام (2003) وزيادة صادرات النفط الخام وارتفاع اسعارها ما أدى إلى زيادة الايرادات العامة وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، اما عامي (2009 – 2010) فقد ازداد الدين العام الداخلي إلى (9180806) مليون دينار عام (2010) مقارنة بعام (2009) (8434049) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (8.85٪)، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع الايرادات العامة نتيجة انخفاض اسعار النفط بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط على أثر الازمة المالية العالمية وبالتالي انعكست على النشاط الاقتصادي.

أما المدة (2011–2013) فقد انخفضت الديون الداخلية اذ بلغ الدين العام الداخلي (4255549) مليون دينار عام (2013) وبمعدل نمو سالب بلغ (35.00–٪) مقارنة بعام (2011) (7446859) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (18.88–٪)، ويمكن ارجاع السبب إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة كميات المصدرة من النفط الخام. وتزايد إيرادات الموازنة العامة وبالتالي قدرة الموازنة على اطفاء قيمة السندات والحوالات الحكومية التي بحوزة البنك المركزي في نهاية (2012)، فضلاً عن انخفاض القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى الدوائر الحكومية خلال هذا العام ((التقرير الاقتصادي،2012: 21)) .

أما المدة (2014–2017) شهد الدين العام الداخلي ارتفاعاً كبيرا حيث بلغ (9520019) مليون دينار في عام (2014) بمعدل نمو بلغ (123.70٪) إلى (47678796) مليون دينار في عام (2017) بمعدل نمو بلغ (0.66٪)، ويعود السبب الرئيس إلى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في عام (2014)، وتمثله بانخفاض اسعار النفط وما تلاها من تراجع في مستويات هذه الاسعار، فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية لمواجه تنظيم داعش التي اثقلت كاهل الموازنة العراقية، مما ادى إلى نقص واضح في السيولة تسبب في حدوث عجوزات مالية في الموازنة العامة للدولة، مما اضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى الدين الداخلي والخارجي من أجل سد الفجوة المالية المتمثلة بنقص السيولة من اجل تغطية عجز موازنة عامي (2015، 2016).

شهدت المدة (2018–2019) انخفاض الدين العام الداخلي ليبلغ (41822918) مليون دينار عام (2018) وبمعدل نمو بلغ (12.28–٪) إلى (38331548) مليون دينار عام (2019) ومعدل نمو بلغ (8.34–٪)، والسبب هذا الانخفاض هو ارتفاع اسعار النفط وتحسن الأوضاع الامنية والاقتصادية في العراق وزيادة الايرادات الحكومية، وفي عام (2020) أرتفع الدين العام الداخلي إلى (64246559) مليون دينار ومعدل نمو بلغ (67.60٪)، وسبب ذلك الارتفاع الى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تدهور أسعار النفط مما دفع الحكومة اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لتقليص فجوة عجز الموازنة العامة للدولة بموجب قانون الاقتراض لعام 2020((التقرير الاقتصادي،2020: 49)) .

الجدول (1) تطور الدين الداخلي في العراق للمدة (2004– 2020) (مليون دينار عراقي)

السنة	اجمالي الدين الداخلي (مليون دينار)	معدل نمو الدين الداخلي ٪
	1	2

–	5925061	2004
5.57	6255578	2005
-15.16	5307008	2006
-8.51	4855324	2007
-8.23	4455569	2008
89.29	8434049	2009
8.85	9180806	2010
-18.88	7446859	2011
-12.07	6547519	2012
-35.00	4255549	2013
123.70	9520019	2014
237.63	32142805	2015
47.34	47362251	2016
0.66	47678796	2017
-12.28	41822918	2018
-8.34	38331548	2019
67.60	64246559	2020

المصدر:

العمود (1) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات(2004–2020).

العمود (2) من عمل الباحث.

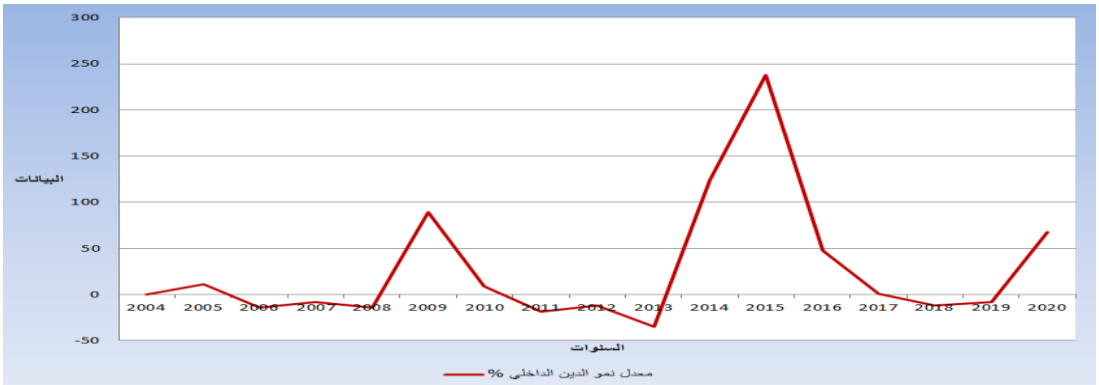

الشكل (1) معدل نمو الدين الداخلي للمدة (2004–2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

2: الدين العام الخارجي

العراق لم يكن سابقاً مصنف من ضمن الدول التي بحاجة إلى تمويل دولي لتحقيق التنمية وذلك بوصفة دولة ريعية تعتمد في تمويل الانفاق على الايرادات النفطية، وكان العراق بإمكانه تحقيق الاستدامة المالية من خلال الموازنة بين الايرادات المتحققة من الصادرات النفطية والانفاق العام، لكن الظروف والاحداث التي مّر بها العراق وخصوصا الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية التي مازال تأثيرها مستمر اضطرته إلى اللجوء إلى الاقتراض من عدد كبير من الدول والمؤسسات المالية الدولية ((الراوي، 2019: 43)).

وبهذا فان ديون العراق الخارجية تنحصر في ((محيميد، 2016: 421–448)):

المجموعة الأولى: دول نادي باريس

المجموعة الثانية: دول خارج نادي باريس

المجموعة الثالثة: ديون الى دول الخليج

المجموعة الرابعة: دائنون تجاريون

المجموعة الخامسة: ديون معلقة (غير معالجة)

والجدول (2) يبين ديون العراق الخارجية

الجدول (2) توزيع الدين العراقي وفقاً للدائنين (2003 و 2019)

الدائن	الدين المستحق(مليار دولار) 2003	نسبة الدين من اجمالي الناتج المحلي 2003	الدين المستحق(مليار دولار) 2019	نسبة الدين من اجمالي الناتج المحلي 2019

نادي باريس	39	٪139	6	٪3
دول الخليج	53	%189	49	%22
الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه	17	%60	-	-
دول ليست عضواً في نادي باريس	–	-	18	%8
التعويضات(ليست ديناً)	32	%114	4	%2
الدين التجاري	20	%70	-	-
احتياطات النقد الأجنبي	–	-	–65	%-29
اجمالي الدين(بدون التعويضات)	128	%458	113	%50
اجمالي الالتزامات	160	%573	53	%23

المصدر: نادي باريس، صندوق النقد الدولي، لجنة التعويضات.

سايمن هنركس، علي الحارس، مسيرة الدين السياسي العراقي من التخلف عن السداد الى إعادة الهيكلية، مركز الرافدين للحوار، كانون الاول/2019، ص52، 94.

إن حجم الدين العام الخارجي في العراق شهد تراجعا ملحوظا في بعض سنوات الدراسة، والجدول (2) يبين حجم الدين العام الخارجي ومعدل نموه السنوي.

نلحظ من خلال الجدول (2) أن الدين العام الخارجي قد تطور بشكل ملحوظ وكان مرتفعا خلال السنة الأولى من الدراسة بسبب تراكم الديون وفوائدها إذ بلغ الدين الخارجي (185984000) مليون دينار عام (2004)، لكنه أخذ بالانخفاض بعد عام (2004) واستمر هذا التراجع في مقدار الدين العام الخارجي ليبلغ (71253000) مليون دينار عام (2010) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (5.27–٪) مقارنة بعام (2004) وإن سبب هذا الانخفاض يرجع إلى رفع العقوبات الدولية عن العراق (الحصار الاقتصادي) وتحرر العراق من العقوبات والقيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام (2003) فضلاً عن تطبيق اتفاقية باريس (بمساعدة صندوق النقد الدولي عبر اتفاقية المساندة بين الصندوق والعراق) التي تم بموجبها إطفاء (80٪) من ديون العراق الخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة صادرات العراق من النفط الخام وارتفاع أسعاره مما أدى إلى زيادة الايرادات النفطية وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة وزيادة الاحتياطيات الأجنبية الأمر الذي مكن الحكومة من تسديد ديونها وانخفاض مقدار الدين الخارجي وانخفاض أعباء خدمة الدين الخارجي المتمثلة في الأقساط والفوائد، ونلاحظ ارتفاع حجم الدين العام الخارجي خلال عام (2011) بلغ (71682390) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (0.6٪) وذلك بسبب زيادة القروض الجديدة ، فضلاً عن قروض تمويل وزارة الكهرباء، أما خلال المدة (2012–2014) فقد شهد الدين العام الخارجي انخفاض بلغ (70309800) مليون دينار عام (2012) وبمعدل نمو سالب بلغ (1.91–٪)، استمر الدين العام الخارجي بالانخفاض إذ بلغ عام (2014) نحو (69022800) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (0.17–٪) ، سبب هذا الانخفاض هو ارتفاع أسعار النفط.

أما المدة (2015–2018) نلاحظ ان مقدار الدين الخارجي أخذ بالارتفاع حيث بلغ عام (2015) نحو (78659000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (13.96٪) وأستمر الدين العام الخارجي بالارتفاع حتى بلغ عام (2018) حوالي (98770000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره (12.61٪) وان سبب زيادة الدين العام الخارجي في هذه السنوات هو تعرض العراق الى صدمتين عام (2014) التي تم ذكرهما سابقاً، وارتفاع مقدار القروض الخارجية لتغطية النفقات العسكرية اللازمة لعملية تحرير البلد، وما تبعها من عمليات تحرير وإعادة بناء المناطق المحررة نتيجة تضرر البنى التحتية وشبكات الكهرباء والماء وغير ها، كان لها الدور البارز في اللجوء مرة أخرى للاقتراض الخارجي.

شهدت المدة (2019–2020) انخفاضاً بلغ (79123100) مليون دينار عام (2019) وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (19.89–٪) إلى (73200000) عام (2020) وبمعدل نمو سالب بلغ (7.48–%)، وذلك بسبب زيادة أسعار النفط وإنتاجه في الأسواق العالمية. وزيادة الايرادات الحكومية لذا مكنت الحكومة من سد العجز لديها، لاسيما وأن العجز هو الذي يتسبب بالمديونية، سواء كانت ديون داخلية او خارجية، لأن الحكومة العراقية تبدأ بالاقتراض لسده. بالرغم من تحقيق إلغاء تخفيضات بعض الديون الخارجية إلا أنها ما زالت تشكل عائقا أمام إعادة اعمار وتحرير العراق كون الاقتصاد العراقي لازال يعاني من تراكمات حجم الديون السابقة ما انعكس على الارتفاع المستمر في معدلات الفقر، والبطالة، وعدم اعادة التأهيل للبنى التحتية، ومشاريع التنمية، بسبب الالتزامات المتعلقة بتسديد القروض المتراكمة، لذلك يتطلب مناشدة الدول الدائنة للعراق بشطب ديونها واعتبارها مساهمة من قبل هذه الدول في إعادة بناء العراق ((حسن، 2010: 61))، لأن معظم هذه الديون هي ديون كريهة فيفترض إلغاءها لأنها وظفت في تمويل الحروب بدلاً من استخدامها في تمويل مشاريع استثمارية والتي تصب في صالح الاقتصاد العراقي. ((أنظر الجدول 3، والشكل 2))

أن الديون الخارجية المذكورة في الجدول لم تتضمن تعويضات الكويت التي استنزفت الأقتصاد العراقي والتي بلغت أكثر من (52) مليار دولار والتي تنتهي بحلول عام (2022) بالإضافة إلى ما يزيد عن (41) مليار دولار ديون كريهة تدعي بها دول الخليج (السعودية، الامارات، الكويت، قطر) وهي قدمت للعراق أثناء الحروب العراقية الايرانية، والعراق يراها منح وليست قروض ويأمل العراق الغاءها من قبل دول الخليج أو معاملتها وفق أتفاقية نادي باريس بتخفيضها (80٪) ليتبقى منها (9.8) مليار دولار وهذا قيد جديد على القدرات المالية العراقية ومعرقل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج انفاق متزايد وليس العكس.

الجدول (3)تطور الدين الخارجي في العراق للمدة (2004– 2020) (مليون دينار عراقي)

السنة	اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار) 1	سعر الصرف 2	اجمالي الدين الخارجي (مليون دينار) 3	معدل نمو الدين الخارجي٪ 4
2004	128000	1453	185984000	–
2005	76719	1469	112700211	-39.4
2006	62123	1467	91134441	-19.13
2007	63201	1255	79317255	-12.96
2008	63963	1193	76307859	-3.79
2009	64289	1170	75218130	-1.42
2010	60900	1170	71253000	-5.27
2011	61267	1170	71682390	0.6
2012	60300	1166	70309800	-1.91
2013	59300	1166	69143800	-1.65
2014	58100	1188	69022800	-0.17
2015	66100	1190	78659000	13.96
2016	67500	1190	80325000	2.11
2017	73700	1190	87703000	9.18
2018	83000	1190	98770000	12.61
2019	66490	1190	79123100	-19.89
2020	61000	1200	73200000	-7.48

المصدر:–

العمود (1) بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام، للسنوات (2004–2020).

- العمود (2) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات(2004–2020).
- العمود (3،4) من عمل الباحث.

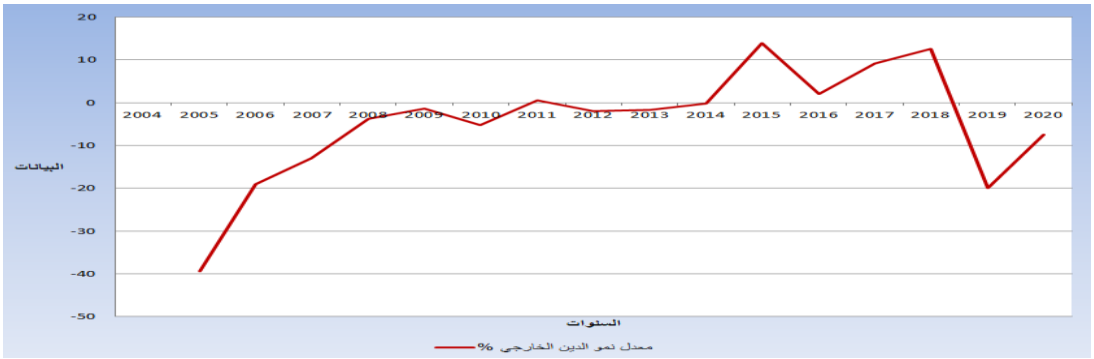

الشكل (2) معدل نمو الدين الخارجي للمدة (2004–2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

الاستنتاجات

1 – زيادة العجز المالي في الموازنات العامة بسبب السياسات المالية التوسعية التي أدت إلى زيادة الدين العام الداخلي والخارجي ، حيث تجاوزت الزيادات في الإنفاق العام الزيادات في الإيرادات العامة لأن العراق غارق في أكثر من أزمة سياسية وعسكرية ، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق

العام نتيجة الصدمة المزدوجة للعراق في الفترة 2014–2016 ، والتي أدت إلى زيادة الدين العام ، وانخفاض أسعار النفط ، والحرب على الإرهاب. وتكلفة النزوح الجماعي للمواطنين وتدمير العديد من البنى التحتية ، وبينما انخفضت الإيرادات مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة ، تحولت الدولة إلى الاقتراض لأن الدين كان حلاً سريعًا لتغطية هذا العجز.

2– تشكل أقساط خدمة الدين والفوائد جزءًا كبيرًا من عائدات النفط ، ومن خلال الاقتطاعات المناسبة من هذه الإيرادات لاقساط الديون والفوائد ، أدى ذلك إلى تضاؤل فاعلية التنمية الاقتصادية ، وبسبب قلة استخدام العراق لهذه الديون ، غالبًا ما يكون هناك الميل إلى تمويل الاستهلاك ، لا سيما السلع المستوردة ، التي يستخدم جزء صغير منها فقط للاستثمار في المشاريع منخفضة الإنتاجية ، مما يؤدي إلى الفشل في خلق فائض مالي جيد يستخدم لخدمة أقساط الديون والفوائد أو لتمويل التنمية.

التوصيات

على الحكومة العراقية أن تضع سياسة مالية جديدة تتماشى مع السياسة النقدية لاسيما في ظل التي الأوضاع التي يواجهها العراق من انخفاض اسعار النفط ، إذ ان الهدف من هذه السياسة هي معالجة العجز في الموازنة العامة ، ذلك تؤدي الى قليل الحاجة المستمرة الى الاقتراض الداخلي او الخارجي على أن لا يتعارض ذلك مع الوظائف الاساسية للموازنة العامة في مجال التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الالتزام بوضع سياسات اقتصادية سليمة لإدارة الدين العام ، من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة لذلك فيما يتعلق بأسس وشروط الدين ، وكيفية استخدامها بما يضمن أن يتم تقليل عبء الدين العام لتقليل والسعي لاستخدامه مقدار الدين العام واستخدامه في المشاريع الإنتاجية التي تخدم الاقتصاد العراقي.

العمل على تنويع مصادر الايرادات العامة وكذلك عدم الاعتماد على الايرادات النفطية فقط لان الموارد المالية للاقتصاد العراقي تتعافى ، وتتراجع بفعل أنخفاض أسعار النفط ، فضلا عن الاهتمام بالإيرادات الاخرى لاسيما الايرادات الضريبية باعتبارها أداة تمويلية لا غنى عنها، ويتم ذلك عن طريق اصلاح النظام الضريبي لكي يكون اكثر كفاءة وفعالية في تمويل الموازنة العامة ، من خلال وضع قوانين وتشريعات للمكلفين ومعاقبة المتهربين بدفع الضريبة ، و كذلك العمل على تطوير الاسواق المالية و ابراز الدور الايجابي لسعر الفائدة في جذب الودائع الداخلية والخارجية للاستفادة منها في تمويل الانفاق العام، والتي تعمل على تقليل حجم الدين العام.

المصادر

اولاً : المصادر العربية :

1- الصادق ، علي توفيق ، عبد الوهاب ، لطيفة نبيل ، 1996 ، " سياسات وادارة الدَّين العامّ في البلدان العربية"، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ، أبو ظبي .

2- القاضي ، القاضي، العمار ، رضوان ، 2003 ، تطوير دور مصرف سورية المركزي لرفع كفاءة محاسبة الدَّين العامّ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 5 .

3- دردوري ، حسن والاخضر، لقليطي ، 2018 ، " اساسات المالية العامة " ، دار حميثرا للنشر والترجمة .

4- العبيدي ، سعيد على محمد ، 2011 ،" اقتصادات المالية العامة " ، عمان ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى.

5- أبو هات ، عبد الكريم ، 2004 ، " خفض الديون العراقية ماذا يعني للمستقبل" مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد6

6- بخيت ، علي إبراهيم ، 2002 ، " فجوة الموارد التمويلية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني" رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية .

7- الحسناوي ، كريم مهدي ، 1987 ،" المدخل إلى الاقتصاد الدولي "، بغداد ، مطبعة التعليم العالي .

8- الصادق ، علي توفيق و عبد الوهاب ، لطيفة نبيل ، 1996 ، " سياسات وادارة الدَّين العامّ في البلدان العربية "، أبو ظبي ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر .

9- الراوي ، احمد عمر، 2019 ، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014، بغداد ، دار الدكتور للعلوم والادارية الاقتصادية للنشر، الطبعة الاولى.

10- محيميد ، خطاب سعد ، 2016 ، الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق (2003–2016)، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، المجلد14، العدد 57 .

ثانياً: التقارير والاحصاءات :

1- بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي، 2012.

2- بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي، 2020.

ثالثاً : المصادر الانكليزية :

1- Campbell R .Mcconnell And Stanly L .Brue : Macroeconomics principles ، problems ، And policies ، Seventeenth Edition ، published By Mcgraw- Hill / lrwan ، A business Unit Of the Mcgraw – Hill ، Companies ، lnc ، 1221 Avenue Of The Americas, New york ، NY 10020، 2008 ، p 219

2- Karl E.Case And Others : principles Of Macroeconomics ، Global Edition ، Tenth Edition ، pearson Education Limited ، The United 4 States ، 2012 ، p 211

3- Campbell R ،Mcconnell And Stanly L .Brue ، Op .Cit ، p. 218-219.

4- P.kindleberger ،Bruce Herrick & Charles 1984 ، ، " Economic Development".

پوختە:

ڤەکولین تەکەزیێ ل سەر شرۆڤەکرنا پێشکەفتنا قەزرێ گشتیی دکەت ل ئیراقێ بوم اوێ (2004–2020) ب وێ حیسابێ کو قەرزێ گشتی ئێکە ژ ژێدەرێن پارەدارکرنا کورتهێنانا بودجا گشتیی یا دەولەتێ، کو رەنگڤەدانا خوە هەیە ل سەر پەیکەرێ ڤەژاندنا ئابووری ل ئیراقێ، وگرفتا ڤەکولینێ خوە ل وێ چەندێ دا دبینتەڤە کو ئیراق یا رۆی ب رۆی قەیرانێن ئابووری بوویەڤە وەکو زێدەبوونا خەرجێن گشتی وکێم بوونا داهاتێن گشتی کو بوویە ئەگەرێ پەیدابوونا کورتهێنانێ ل بودجا گشتی دا یا کو هاتیە پرکرن ب رێێ یا قەرزێ گشتی ورەنگڤەدانا خوە ب شێوەیەکێ نەرێنی دکەتە ل سەر ئابووری یا ناڤخۆیی.

وژ گرنگترین ئەنجامێن ڤەکولینێ زێدەبوونا کورتهێنانا دارایی یە ل بودجێن گشتی دا ژ ئەگەرێ سیاسەتێن دارایی یێن بەرفەرهکرنێ بێن کو بوویە ئەگەرێ زێدەبوونا قەرزێ گشتی یێ ناڤخۆیی ودەرڤەیی، کو زێدەبوونا خەرجێن گشتی پتر ژ زێدەبوونا خەرجێن داهاتێن گشتی ل ئیراقێ چونکی ئیراق یا پڕ بووی ژ پتر ژ کێشەکا سیاسی وسەربازی، زێدەباری زێدەبوونا خەرجێن گشتی ژ ئەنجامێ هنگافتنا دوو لایەنی یا ئیراقێ ل ماوێ 2014–2016، کو بوویە ئەگەرێ زێدەبوونا قەرزێ گشتی، ونزم بوونا بهایێن نەفتێ، وشەرێ ل دژی تیرۆرێ. وتێچوونێن دەربەدەربوون وئاوارە بوونا ب کۆم یا هاوڵاتیان وتەختبوونا ژێرخانا وەلاتی، لێ داهات کێم بوون وبوویە ئەگەرێ کورتهێنانێ ل بودجا گشتیی دا، ودولەتێ پەنابرە بەر قەرزکرنێ چونکی قەزرکرن چارەسەرییەکا ب لەز بوویە ژ بو پرکرنا وێ کورتهێنانێ.

وراسپاردەیێن ڤەکولینێ ئاماژێ ب پێدڤی یا کارکرنا حکومەتا ئیراقێ دکەن بو داناندا سیاسەتەکا نوێ یا دارایی کو ل گەل سیاسەتا نەختینەیی دا بگونجیت نەخاسمە ل بن روناهیا ئەو بارۆدوخێ کو ئیراق رۆی ب رۆی دبیتەڤە ژ نزم بوونا بهایێن نەفتێ، ول ڤێرێ ئارمانجا ڤێ سیاسەتێ چارەسەرکرنا کورتهێنانێ ل بودجا گشتی دا، چونکی دبیتە ئەگەرێ کێم بوونا پێدڤی یا بەردەوام ب قەرزکرنا ناڤخۆیی یان دەرڤەیی ب شێوەیەکێ هەڤدژ نەبیت ل گەل ئەرك وکارێن سەرەکی یێن بودجا گشتی ل بیاڤێ گەشەپێدانا ئابووری دا وبجهئینانا سەقامگیری یا ئابووری.

Analysis of the reality of public debt in the Iraqi economy for the period (2004-2020)

Abstract:

The research focuses on 8nalysing the development of public debt in Iraq for the period (2004-2020), considering that public debt is one of the sources of financing the state's general budget deficit, which in turn is reflected in the structure of economic growth in Iraq. Public revenues, which led to a deficit in the public budget, as it was covered by public debt, and this reflected negatively on the local economy. One of the most important results of the research is the increase in the fiscal deficit in public budgets due to expansionary financial policies that led to an increase in internal and external public debt, as increases in public spending exceeded increases in public revenues because Iraq is mired in more than one political and military crisis, in addition to an increase in public spending as a result of the shock The dual nature of Iraq in the 2014-2016 period, which led to an increase in public debt, a drop in oil prices, and the war on terrorism. And the cost of the mass displacement of citizens and the destruction of many infrastructures, and while the revenues decreased, which led to a deficit in the public budget, the state turned to borrowing because the debt was a quick solution to cover this deficit. While the most important recommendations point to the need for the Iraqi government to work on developing a new financial policy in line with the monetary policy, especially in light of the conditions that Iraq is facing from the drop in oil prices, as the goal of this policy is to address the deficit in the public budget, which leads to a lack of continuous need To internal or external borrowing, provided that this does not conflict with the basic functions of the general budget in the field of economic development and achieving economic stability.

Keywords: External Debt Internal Debt Public Debt.